مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

DOI: 10.54240/2318-012-003-016

مواقف دول المعسكر الغربي من القضية الجزائرية(1954-1962م)

The positions of the countries of the western camp on the Algerian issue 1954-1962

اسم ولقب المؤلف: سعاد بولجويجة- Souad Bouledjouidja صص285- 308
الدرجة والعنوان المهني: أستاذة محاضرة أ- جامعة 8 ماي 1945- قالمة- الجزائر.
البريد الإلكتروني: bouledjouidja.souad@univ-guelma.dz

تاريخ استقبال المقال: 2022/06/19.. تاريخ المراجعة: 2022/07/15.. تاريخ القبول: 2022/11/04..

الملخص: يتميز المعسكر الغربي بإمكانياته الصناعية والثقافية، وما من شك أن زعيم هذا المعسكر هي الولايات المتحدة الأمريكية، أما بريطانيا فتأتي في المرتبة الثانية، تليها ألمانيا الغربية، أما فرنسا فتأتي في الصف الأخير رغم ادعاءاتها، إذا كانت دول المعسكر الغربي لا تتردد في مساعدة بعضها البعض كلما اعترضت إحداها مشكلة من مشاكل الحرب الباردة؛ فإن تضامنها الفعلي يتعطل عندما تكون المشكلة من النوع الاستعماري. حيث حاولت فرنسا بكل قواها إدماج القضية الجزائرية في قضايا الشيوعية العامة بحيث يصبح في إمكانها استخدام جميع الوسائل والأجهزة التي أعدت لمواجهة الخطر الشيوعي، كما أن المعسكر الغربي يتظاهر بمناهضته للاستعمار، وهو تظاهر اضطر إليه ليقاوم الدعاية الشيوعية الماهرة التي ترجع الى عهد لينين، لكنه لابد أن نوضح أن بعض أقطار الكتلة الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وايرلندا ودول أمريكا اللاتينية- التي كانت مستعمرات سابقا- تحمل شعورا خفيا معاديا للاستعمار، ولا يمكن أن ننتظر هذا الموقف من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإسبانيا وهولندا والبرتغال لأن بعضها كانت له مستعمرات تحررت، والبعض الآخر مازال مسيطرا على بعض مستعمراته.

الكلمات المفتاحية: المعسكر الغربي، فرنسا، أمريكا، الحلف الأطلسي، بريطانيا، سويسرا، إسبانيا، القضية الجزائرية، الدعم الدبلوماسي، الدعم العسكري.

Abstract: *The Western camp is distinguished by its industrial and cultural capabilities, and there is no doubt that the leader of this camp is the United States of*

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

America, while Britain comes in second place, followed by West Germany, and France comes in last place despite its claims, if the countries of the Western camp do not hesitate to help each other Whenever one of them confronts a problem of the Cold War, its actual solidarity is disrupted when the problem is of the colonial type. As France tried with all its might to integrate the Algerian cause into the issues of general communism so that it could use all the means and devices that were prepared to confront the communist danger, just as the Western camp pretends to be against colonialism, a demonstration that was forced to resist the skilled communist propaganda that dates back to the era of Lenin, but we must make it clear Some countries of the Western bloc, such as the United States of America, Ireland and the Latin American countries- which were former colonies- bear a hidden anti-colonial feeling, and we cannot wait for this position from Britain, France, Belgium, Spain, Holland and Portugal because some of them had colonies that were liberated and others are still in control of each other his colonies.

Keywords: Western camp, France, America, NATO, Great Britain, Switzerland, Spain, the Algerian cause, diplomatic support, military support.

مقدمة: مع تزايد ظاهرة نضال الشعوب ضد الاستعمار، والالتفاف الجماعي حول مبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، انطلقت جبهة التحرير الوطني بكل وعي وإدراك لتكثيف الجهود الداخليّة أولاً والخارجيّة ثانيًا، ولكي تنجح الوجهتيّن معًا كان عليها تدعيم الجهاد العسكري بنشاط سياسي، ونتيجة لانقسام العالم بعد الحرب العالمية الثانية سياسيا وإيدولوجيا إلى معسكرات ثلاث هي: الكتلة الغربية الأمريكية والكتلة الشيوعية والكتلة الأفروآسيوية، حيث تختلف هذه المعسكرات عن بعضها من حيث تناسق أجزائها ومقدار قوتها واتجاه سياستها، نظرا لما بلغته القضية الجزائرية من اتساع وتأثير في السياسة العالمية، ولذا رأينا أن نطرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير القضية الجزائرية على سياسة المعسكر الغربي؟ وكيف كانت ردود الفعل التي أحدثتها في علاقتها ببعضها البعض؟ وهل نجحت الدبلوماسية الجزائرية في إقناع بعض دول هذا المعسكر لتبني قضيتها وتقديم الدعم لها؟ ولعل أهم أهداف هذا العمل هو إبراز مختلف المواقف التي اتخذتها دول هذا المعسكر الرسمية منها وغير الرسمية، ومحاولة رصد جهود الجبهة من أجل التأثير على الرأي العام داخل هذه الدول، وتوجيهه لصالح القضية الجزائرية معتمدة على منهج تاريخي أساسه الوصف والتحليل.

1- القضية الجزائرية في مواجهة الحلف الأطلسي: أدخلت فرنسا في جهاز الحلف الأطلسي الشمالي ما تسميه بمقاطعتها الجزائر، ولم يعترض أي عضو من أعضاء الحلف الآخرين على

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

ذلك، بالرغم من أن الحلف الأطلسي نفسه، ينص على أن أي دولة لا يكون الحلف نافذا عليها إلا بموافقتها عن طريق مصادقة ممثليها البرلمانيين، والمعروف أن الشعب الجزائري لم يستشره أحد في هذا الموضوع.لم يكتف الحلف الأطلسي بإدخال الجزائر في جهازه دون استشارة الشعب الجزائري، بل أن فرنسا في حد ذاتها عندما أحست بأن الثورة في الجزائر لا يمكن أن تتغلب عليها بسهولة، وبقواتها الموجودة في الجزائر وحدها، عمدت في صيف 1955م إلى سحب بعض قواتها من الحلف في أوروبا، وبعثت بها إلى الجزائر[1]، وحسب ما ورد في جريدة المجاهد صرح "فيليكس غايار" في مؤتمر الحلف الأطلسي المنعقد في باريس في ديسمبر 1957م: "... إن دول الحلف الأطلسي لم ترد كشف النقاب عن رسالته الحقيقية التي أصبحت مفضوحة، وهي أنه بحكم أغلبية أعضائه الذين يشاركون فيه، والذين هم أصحاب مستعمرات سابقة أو حاضرة في هذه النقطة أو تلك من بلاد آسيا وإفريقيا، أصبح جهارا يعمل لتدعيم ما تبقى لدولة من بقايا نفوذ عسكري أو اقتصادي في بلدان إفريقيا أو آسيا، بحجة أن هذه البلدان كما قال غايار أصبحت هي هدف الخطر السوفياتي، والحقيقة أن هذا الخطر ليس إلا ذريعة تستعملها دول الحلف الأطلسي في تدعيم تضامنها لإبقاء سيطرتها على الشعوب التي تحاول التخلص من استعباد أوروبا الغربية..."[2].

لقد تجندت فرنسا وراء الحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على الثورة الجزائرية، باعتبار فرنسا خلال مرحلة الثورة تحتل مركزا أساسيا بالنسبة للحلف الأطلسي؛ فإنها كانت بالنسبة للولايات المتحدة قد بنت مصالحها الاقتصادية خارج أراضيها في أوروبا بالدرجة الأولى، وهذا ما دفع الساسة الفرنسيين إلى اعتبار انتماء فرنسا الى النظام الغربي ضمانا لأمنها وسلامة مصالحها بالمنطقة[3].

أمام هذا التحدي لم يسع جبهة التحرير الوطني إلا التفكير في طريقة للتخلص من هذا الحصار، لمحاولة ضرب وزعزعة الروابط المتينة التي تجمع هذه الدول بفرنسا، ولم يكن من خيار أمامهم سوى مباشرة التحرك من داخل هذه البلدان نفسها بغية التأثير على بعض الجماعات الضاغطة فيها، ومحاولة تنوير رأيها العام بحقيقة الكفاح الذي يخوضه الشعب

1- المجاهد، مؤامرات الحلف الأطلسي ضد الجزائر منذ ثلاث سنوات...، ع 14، 1957/12/15.
2- المجاهد، من مؤتمر الاستعمار بباريس..كتلة الحلف الأطلسي ومشكلاتها مع الشعوب، ع 15، 1958/01/01، ص3.
3- لزهر بديدة، التطور الدبلوماسي للثورة الجزائرية، مجلة النائب، إصدار مجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ص209.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

الجزائري وزيف الدعاية الفرنسية المغرضة[1]، حيث وجهت قيادات الثورة الجزائرية مذكرات أدانت فيها هذا التحالف الذي يلقاه الإستعمار الفرنسي.

صرح القائد الأمريكي نورستيد في شهر مارس 1956م، أن قوات الحلف الأطلسي يجب أن تتدخل في الجزائر لصد أي عدوان أجنبي يقع عليها- وهو يقصد أي عدوان يقع على الاستعمار الفرنسي في الجزائر- لم يكتف الأمريكان بتصريح قائدهم الأعلى في الحلف الأطلسي، بل ذهبوا الى أبعد من ذلك حيث أعلن وزير دفاعهم ماكلروي: "....إن أمريكا لا تستطيع أن تمنع فرنسا من استعمال سلاح الحلف الأطلسي في الجزائر، ثم أضاف أن ما يقال عن اضطهاد فرنسا للشعب الجزائري بواسطة هذا السلاح قد يكون مجرد إشاعات..."، إن فضيحة الوزير الأمريكي لا تكمن فقط في إعلانه أمام العالم بدون خجل عن تأييد بلاده الرسمي لحرب فرنسا ضد الشعب الجزائري الأعزل، بل إن الفضيحة الكبرى أنه أقام الدليل على أنه يجهل ما يعرفه أبسط صحفي في أمريكا، ويعلمه رجل الشارع في فرنسا وأوروبا[2].

الحقيقة التي لا شك فيها هي أن هذا الموقف الأمريكي يريد به قادة واشنطن أن يضربوا عصفورين بحجر واحد: أولهما محاولة التقرب من فرنسا حتى لا تتخلى عنهم في قضية برلين وألمانيا أمام الشرق والغرب، والثاني محاولة ترهيب الجزائريين بقواهم عندما تبين لهم أن العلاقة بين الجزائر والصين لا تقف عن المجاملات الكلامية لوحدها[3].

عانى الحلف الأطلسي من عدة أزمات ناجمة عن حرب الجزائر، حيث أن النزاع الحاد بين فرنسا وحلفائها حول قضية تسليم الأسلحة الإنجليزية الأمريكية لتونس، ومحاولاتهما التوسط بين فرنسا وتونس بعد قضية ساقية سيدي يوسف، والموقف الأمريكي الأخير برفض الاقتراع في قضية الجزائر في الأمم المتحدة، لم تكن هذه المواقف كلها إلا صورا

1- مريم صغير، القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظيمتين (1954-1962)، مجلة المصادر، ع10، النسخة الالكترونية، 2004.

2- لزهر بديدة، التطور الدبلوماسي للثورة الجزائرية...، ص210.

3- المجاهد ،أمريكا في نجدة الاستعمار الفرنسي مرة أخرى العدد 40، 1959/04/16 ص03.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

للنزاع الذي لا ينتهي بين أعضاء الحلف حول حرب الجزائر، وما سببته من خسائر مادية فادحة، وآثار معنوية سلبية سيئة[1].

وجهت فرنسا الضربة القاسمة للحلف بعد سحب قواتها البرية ورفض تمويل مشاريع القواعد الصاروخية،وسحب قواتها البحرية الموجودة بالبحر المتوسط، كل هذا بسبب ما تفرضه عليها حرب الجزائر[2].

اتخذت فرنسا هذا الموقف في الوقت الذي تفرض فيه الظروف الدولية على أعضاء الحلف أن يظهروا بمظهر كتلة واحدة، متضامنة لمواجهة الإتحاد السوفياتي، وهكذا أصبحت حرب الجزائر تهدد بنسف الحلف الأطلسي من أساسه، وتعريض السلام العالمي إلى خطر كبير، لم تكن هذه آخر أزمات الحلف الأطلسي بل تعرض إلى أزمات أخرى، ففي جوان من سنة 1959م أنذر رئيس الحكومة الفرنسية السيد ديبري أعضاء الحلف بأن فرنسا ستعيد النظر في تحالفاتها والتزاماتها نحو الدول الغربية، إذ لم تقف هذه الدول إلى جانب فرنسا في حربها في الجزائر، وإذا لم تعتبر أن هذه القضية ليست قضية فرنسا لوحدها، بل هي قضية الحلف الأطلسي والدول الغربية كذلك[3].

إن هذا الموقف يعبر عن يأس الفرنسيين وشعورهم بأنهم لم يجدوا الحل؛ فهم يبحثون عن كبش الفداء ليبرروا به سبب هزيمتهم، لقد باتت فرنسا تهدد الحلف الأطلسي، وتطالبه بوضع خطة سياسية واستراتيجية عامة تلعب فيها فرنسا دورا كبيرا، وتقوم بتوجيه سياسة الحلف، نحو الدفاع عن مستعمراتها في إفريقيا باعتبار ذلك جزء من الإستراتيجية العامة للعالم الغربي في صد الزحف الشيوعي، والأخطر من ذلك أن الجنرال الفرنسي بيوت صرح في مؤتمر الحلف الأطلسي المنعقد في لندن أنه إذا لم يستجيب الحلف لمطالب فرنسا، فإن أزمة كبيرة ستهدد المنظمة الأطلسية من أساسها كما هدد بانسحاب فرنسا نفسها من الحلف[4].

1- المجاهد ، الحلف الأطلسي والجزائر، ع 39، 1959/04/02، ص 04.
2- المصدر نفسه.
3 - المجاهد، أزمة أخرى في الحلف الأطلسي الاستعماري، ع 44، 1959/06/14، ص9.
4 - المصدر نفسه.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

أرسلت الحكومة المؤقتة الجزائرية بتاريخ 19 سبتمبر 1960م إلى كل أعضاء الحلف الأطلسي، حيث أدانت المادة السادسة من هذا الحلف التي تشير إلى أن الجزائر جزء من فرنسا، كما أدانت العون العسكري والدبلوماسي الذي يقدمه هذا الحلف لفرنسا في حربها ضد الجزائر[1].

أقامت جبهة التحرير الوطني ممثليات لها في العديد من مدن الحلف الأطلسي للوصول إلى هدفها، فأنشأت مكتب بألمانيا الغربية منتصف سنة 1957م بقيادة آيت حسين[2]، وكان هدفه الدعاية والإعلام، وارتكز عمل ممثل الجبهة في بون على مسألة حماية اللاجئين باعتبارها قضية إنسانية تستدعي من الجميع التضامن معها، بالإضافة إلى مكتب الجبهة بروما بقيادة صالح محبوبي وبعده بوالحروف[3]، الذي اتصل بالسيد "أونركوماني" الذي يعد من أبرز الشخصيات الإيطالية التي ساندت القضية الجزائرية، هذا ما فتح الباب أكثر أمامها لإيصال وجهة النظر الجزائرية إلى قمة السلطة خاصة رئيس الجمهورية السيد "فرو نكري".

أما في سويسرا فقد أسس مكتب لجبهة التحرير الوطني عين عليه "عومار خوجة"[4] لكن السلطة السويسرية قررت غلق المكتب بدعوى أنه أسس بطريقة سرية، بالرغم من ذلك ظل المكتب يمارس نشاطه الإعلامي الدعائي طوال سنتين بالاعتماد على الطلبة والعمال[5].

وفي إسبانيا تمكن ممثلو الجبهة أن يكسبوا أهم الصحف والجرائد التي أصبحت تكتب المقالات الهامة عن الكفاح الجزائري التحرري، حيث كانت لا تخفي عطفها وميلها نحو الجزائريين، أما في شمال أوروبا فقد فتحت الصحافة الفنلندية أعمدة واسعة في صحافتها بل تمكن ممثلو جبهة التحرير الوطني هناك، أن يتحدثوا في الإذاعة عن قضية الجزائر[6]، وأصبحت جميع الشخصيات الكبرى تهتم للقضية، وتقرأ كل المطبوعات والجرائد الصادرة

1 - سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، تر محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002 ، ص447-448.
2- سبقه في هذا التمثيل حفيظ كيرمان.
3- Redha Malek, l'Algérie à Evian; histoire des négociations secrètes,1959-1962, ed ANEP, 2001, p73.
4 -Ibid., p73.
5- لزهر بديدة، المرجع السابق، ص212-213.
6- المقاومة، العدد 19، ط3، 15/07/ 1957، ص2-3.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

عن جبهة التحرير إن ممثلوها حاضرون في كل مكان، ولذلك لم يعد في استطاعة الدبلوماسيين الفرنسيين الادعاء بأن الجزائريين شعب متأخر ورجعي متعصب ومتعطش إلى الدماء والقتل[1].

2- تطورات الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية: كان الرئيس الأمريكي إيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس، متفقين على ضرورة تأييد الإدارة الأمريكية لفرنسا، حتى تستعيد هذه الأخيرة مكانتها كقوة عظمى في العالم، كما كان الاثنان مقتنعان بأهمية فرنسا ومستعمراتها في إيقاف تقدم النفوذ السوفياتي والشيوعية العالمية، وهذا كان محور السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة الخمسينيات[2]، ذكر المؤرخ الأمريكي أروين وول(Erwin M Wall) أنه مع اندلاع الثورة كان عدد المجاهدين حوالي 700 رجل، وكان من بين الأسلحة التي استعملوها السلاح الأمريكي المأخود من القوات الفرنسية[3]؛ فقد كتب قنصل الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر العاصمة "كلارك" يقول بأن: ما وقع في ليلة أول نوفمبر له صلة مباشرة بالأيدي الشيوعية وموسكو، وبالعودة إلى وزير الخارجية الأمريكي فوستر الذي كان يفضل من جهة أن تبقى بلاده بعيدة عن القضية الجزائرية على اعتبار أنه مسألة داخلية تخص فرنسا، ومن جهة أخرى كان يرفض إلزام فرنسا بشرط يجبرها عدم استعمال الأسلحة الأمريكية في الجزائر، ومع ذلك نجده يتشبث برأيه القائل بضرورة ترك الحرية لفرنسا لكي تتصرف في القضية الجزائرية كيفما شاءت[4].

انشغلت الولايات المتحدة الأمريكية عما يحدث في العالم بسبب الحرب القائمة بينها وبين الاتحاد السوفياتي، فبعد تولي الجنرال ديغول الحكم، كانت تجري في أمريكا احتفالات كبيرة تحت شعار الصداقة الفرنسية الأمريكية بمدينة نيويورك، وخطب فيها الجنرال الأمريكي غرونتر القائد الأعلى السابق لقوات الحلف الأطلسي، معبرا عن عطفهم العملي نحو فرنسا في الأوقات الصعبة التي تجتازها.

1- المصدر نفسه.

2- معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية و المسألة الجزائرية 1942-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2009، ص176.

3 -Erwin M Wall ،les états –unis et la guerre d'Algérie, préface de George-Henri Soutou, traduit par Philippe-Etienne Raviart ,Edition Soleb, 2013, p34

4- المرجع نفسه، ص180.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

وقد رد سفير فرنسا في أمريكا السيد هرفي ألفان فقال عن هذه الكلمة التاريخية: "... إن الجنرال غرونتر قد أصبح شبيها بسفير فرنسا في بلاده أمريكا"[1]، بعد إعلان ديغول عن ضرورة فرنسة الجزائر، ودعوته الصريحة لسياسة الإدماج، تفاجأ الأمريكان لأنهم كانوا يتوقعون أن يجابه الأمور في الجزائر بحزم وشدة وعنف، ولكنهم سرعان ما غيروا موقفهم، وأصبحوا ينتظرون شيئا واحدا هو أن يستجيب المسلمون الجزائريون إلى التعاون مع فرنسا من أجل تسطير مستقبل الجزائر، حيث صوتت الولايات المتحدة الأمريكية لصالح سحب إدراج القضية الجزائرية من جدول أعمال الأمم المتحدة في دورتها العاشرة، وكانت تدعم الموقف الفرنسي وتؤكد على شرعيته.

أما عن الدعم العسكري ففي أوائل 1955م ارتفع عدد الطائرات الأمريكية المستعملة لمواجهة الثورة الجزائرية إلى حوالي 60 طائرة خفيفة و30 طائرة عمودية، ولم يكد يحل شهر أوت من سنة 1956م حتى ارتفع عدد الطائرات ارتفاعا مذهلا تعدى 150 طائرة[2].

كما أيدت أمريكا فرنسا في إطار ميثاق الحلف الأطلسي، واستندت للحصول على هذا التأييد على المادة الرابعة من ميثاق الأطلسي والتي جاء فيها: "... أي هجوم أو أي اعتداء مسلح على أراضي عضو أو أكثر من أعضاء التحالف، تعني الاعتداء على الأراضي التابعة للأعضاء في أوروبا أو أمريكا الشمالية، أو المقاطعات التابعة لفرنسا أو إقليم تركيا أو الجزر الخاضعة لأعضاء منظمة الحلف الأطلسي..."[3].

هكذا كانت مواقف أمريكا إزاء فرنسا، حيث لم تتورع عن الاستسلام لفرنسا مهما كانت الأخطار التي تشكلها سياستها على مستقبل الديمقراطية في بلادهم ومستقبل السلم في شمال إفريقيا[4]، والملاحظ أن هذا الموقف الأمريكي يختلف تماما عن موقف السيناتور كيندي الذي ألقى خطابا هاما في مجلس الشيوخ الأمريكي، موضحا فيه كيف يجب أن تكون سياسة وموقف أمريكا من حركات التحرر في العالم، وخاصة من القضية الجزائرية،

1- المجاهد، السياسة الغربية وتطور الرأي العام بأمريكا وبريطانيا، العدد 25، 1958/06/14.
2 - معمر العايب، المرجع السابق، ص191.
3- بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص171.
4- المجاهد، السياسة الغربية...، ع 25، 1958/06/14.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

وقد نشرت جريدة المقاومة[1] محتوى بيان السيناتور، هذا أهم ما ورد فيه: "... إن الثورة الجزائرية تضع الولايات المتحدة الأمريكية في أخطر مأزق عرفته منذ أزمة الهند الصينية، ومع ذلك لم نفعل شيئا لنواجه هذه المشكلة... إن الجزائر لم تعد اليوم قضية فرنسا لوحدها، ولن تبقى هذه القضية فرنسية أبدا...، أما المساعي التي بذلتها الحكومة الأمريكية لمواجهة هذه المشكلة؛ فلا قيمة لها، فكل ما قلناه هو أننا نعلن من ناحية تأييدنا لحق الشعوب في تقرير مصيرها، ونعلن من ناحية أخرى أننا لا نريد أن نتدخل في القضية الجزائرية...؛ فنحن بدلا من أن نبحث عن وسيلة لوقف القتال تركنا الفرنسيين أحرارا يستعملون ضد الثوار الجزائريين العتاد الأمريكي... بطبيعة الحال فإن الفرنسيين لا يسعهم هم أيضا إلا أن يغتبطوا ويفتخروا بتأييدنا لهم...، أما الوطنيون الجزائريون فإنهم يعربون عن خيبتهم بالولايات المتحدة الأمريكية التي تخلت عن مبادئها الديمقراطية، وتشجع الاحتلال العسكري في الجزائر..."[2].

بعد حادثة ساقية سيدي يوسف، التي كانت انتقاما ضد التونسيين لدعمهم وتشجيعهم للثوار الجزائريين، لم تعد ثورة الجزائر مسألة فرنسية داخلية، وإنما قضية دولية أصبح من المستحيل عزلها أو تجاهلها، كما لم يعد بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تتجاهل هذه الحقيقة، وأن تتخذ الموقف الذي تريدها فرنسا أن تتخذه، إن ثورة الجزائر مهمة لأمريكا، ليس فقط لأن الطائرات الأمريكية المعدة للدفاع عن غرب أوروبا، أصبحت تستعمل في الجزائر وتونس، بل لأن شمال إفريقيا أصبح مهددا، كما بلغت حدا تجاوزت معه نطاق الجزائر، وشملت البحر الأبيض المتوسط.

إن التزام أمريكا مع الحلف الأطلسي ومصالحها المتعلقة بالسلم في شمال إفريقيا، تمنعها من الاستمرار في سياسة الحياد، فكلما اتسع نطاق الحرب أجبرت على تغيير سياستها هذه، والشروع في اتباع سياسة إيجابية، ربما تحقق لها حلولا[3]، وعلى إثر حادثة ساقية سيدي يوسف كذلك صرح السيد فوستر دالس في ندوة صحفية خصصت للواقعة ما يلي: "... إن هذا الحادث يدل دلالة قاطعة على أنه يصعب فصل القضية الجزائرية عن قضيتي

1- المقاومة ، أمريكا أمام القضية الجزائرية، العدد19، 1957/07/15، ص 9-10-11.
2- المصدر نفسه.
3- المجاهد، نصف الشهر السياسي، حرب الجزائر تهم أمريكا، ع 18، 1958/02/15، ص2.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

تونس والمغرب، إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن هذه القضية داخلية تخص فرنسا، لكنها لا تتردد في النظر فيها، إذا كانت مناقشتها داخل منظمة الحلف الأطلسي أو أي منظمة أخرى من شأنه أن ينتج تطورا في الوضع الراهن...".

نلاحظ من خلال هذا التصريح أن أمريكا تريد أن تمسك العصا من الوسط؛ فهي من جهة لا تريد أن تقف في وجه حليفتها فرنسا، ولا ضد سياستها في الجزائر، ومن جهة أخرى مقتنعة بأن استمرار هذه السياسة سيشكل خطر، وتهديد للسلام في شمال إفريقيا لهذا؛ فهي تحاول أن تبين أنها مع حل المسألة إذا ما تم بحثها في منظمة الحلف الأطلسي أو أي منظمة أخرى (هيئة الأمم المتحدة مثلا)، كما علقت وكالة يونايتد براس الأمريكية على هذا التصريح بقولها: "... إن هذا ينبئ بتحول ملموس في سياسة الولايات المتحدة إزاء المشكلة الجزائرية، وإذا كان هذا التأويل صحيحا؛ فإننا نرجو أن يتحرك الأمريكيون قبل أن تتجدد فواجع ساقية سيدي يوسف..."[1].

إن موقف أمريكا هذا يؤكد ازدواجية السياسة الخارجية الأمريكية، التي تريد أن تبين للعالم أنها تقف على الحياد فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، في الوقت الذي تستمر في تقديم دعمها ومساندتها لفرنسا، ففي مدة قصيرة نجد أن أمريكا:

- وقفت إلى جانب فرنسا في الأمم المتحدة، كما مارست الضغوط على الدول التابعة لها لكي تتخذ نفس الموقف باستعمال نفوذها الكامل عليها.
- في مؤتمر الحلف الأطلسي بباريس، وجد غايار تفهما كبيرا لوجهة النظر الفرنسية من قبل الأمريكان بالنسبة للمشكلة الجزائرية.
- تقديم الولايات المتحدة الأمريكية لإعانة مالية لفرنسا[2]، والتي اعترف فيها غايار بأنها تفوق ما كانت تأمله وتتوقعه الحكومة الفرنسية.

1- المصدر نفسه.

2- كما قامت أمريكا كذلك بإرسال كميات هائلة من الأسلحة إلى الشمال الإفريقي، وحسب التفسيرات التي قدمها السيد ديلون، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية: "أن أمريكا ثارت لاستعمال أسلحتها في قصف ساقية سيدي يوسف فقط، وإنما استعمالها في حرب الجزائر فإنها تعتبره دفاعا عن النفس، خاصة، وأن الجزائر داخلة في نطاق الحلف الأطلسي...". انظر المجاهد، الأسلحة الأمريكية في خدمة الاستعمار، ع19، 1958/03/01.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

- لقد وازنت أمريكا بين مصلحتها في الوقوف مع فرنسا أو التخلي عنها؛ فوجدت أن مصير مصلحتها في الجزائر مرتبط بمصير الاستعمار الفرنسي فيها[1].

لكن هذا الموقف لم يبق على حاله؛ فمع تغير الظروف الدولية ومستجدات الحرب الباردة إلى جانب حدوث تقارب واضح بين الإتحاد السوفياتي والبلدان الراغبة في التخلص من السيطرة الاستعمارية، هذا الأمر بات يؤرق أمريكا، ويشعرها بخطر الشيوعية التي أصبحت تهدد أهداف أمريكا الإمبريالية في المنطقة، وعلى هذا الأساس أرسل الرئيس الأمريكي إيزنهاور رسالة إلى غايار والتي تعد بداية جديدة في تاريخ العلاقات بين الدول الغربية وأقطار شمال إفريقيا، وكانت تحتوي على جملة من النقاط أهمها:

- قرار الحكومة الأمريكية تأييد الدول العربية المناهضة للشيوعية في مقدمتها تونس والمغرب.

- شروع الحكومة الأمريكية في حل القضية الجزائرية، حلا تقبله الدول العربية الموالية للغرب، كما أنها ترى أنه إن لم يتم بهذه الصورة فإن الأمر سيكون خطيرا ليس على فرنسا وحدها بل على الأسس التي أقيمت عليها الدول الغربية (الحل الذي يأتي عن طريق جمال عبد الناصر).

- إن التجاء فرنسا إلى مجلس الأمن سيؤدي في النهاية إلى بروز الاتحاد السوفيتي على الساحة لكي يظهر بدوره مدى تحمسه للقضايا العربية، هذا الأمر سيربك الدول الغربية، ويجعلها في حرج لا تعرف ما تفعل، هل تؤيد فرنسا أم تنافس الاتحاد السوفياتي في تأييد العرب ضدها[2].

إن موقف أمريكا هذا يلزم بريطانيا أن تتخذ مثله، وهذا ما يفسر منطق السياسة الغربية، التي ترى أنه من مصلحة فرنسا عدم اللجوء إلى مجلس الأمن؛ فهذا الأمر سيؤدي بهما أو يضطرهما إلى الوقوف على الحياد، بسبب توسطهم في النزاع القائم والوساطة تفرض عليهم الحياد الذي بدوره يحقق شيئا واحدا ضعف الموقف الفرنسي، وإخفاق فرنسا أمام الرأي العام العالمي.

1- المجاهد، كيف تورطت أمريكا في حرب الجزائر الاستعمارية، ع 18، 1958/02/15.

2- المجاهد، أمريكا ضد فرنسا لمصلحة فرنسا، ع22، 1958/04/15، ص2.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

إن الولايات المتحدة الأمريكية وحتى عام 1958م كانت مع فرنسا و ضد الجزائر ومع بقاء فرنسا في الجزائر، ويتضح هذا في التصريح الذي أدلى به "جورج آلن" مدير وكالة الأنباء الأمريكية، في 29 جوان 1959م جاء فيه: "... لقد حيينا عرض الجنرال ديغول سلم الشجعان- والولايات المتحدة تؤيد الجنرال ديغول من غير تحفظ، وذلك لوضع حد لما أسماه بالنزاع العقيم- أي نزاع الثورة الجزائرية -..."، لكن الشيء المعلوم هو أن أمريكا ككل لم تكن تتخذ موقفا معاديا من الثورة الجزائرية؛ ففي أوت 1959م أصدر الحزب الديمقراطي بيانا مؤيدا للقضية الجزائرية من توقيع 16 عضوا، والموقف نفسه تبنته الفيدرالية العمالية الأمريكية، وهي كلها قوى لها وزنها على الصعيد الاجتماعي والسياسي[1].

لم تعد المشكلة الجزائرية مشكلة فرنسية تخصها وحدها، كما أرادتها فرنسا أن تكون وأصرت على عدم إقحام أي طرف فيها، فبعد التطورات التي عرفتها المسألة الجزائرية بفضل جهود الدبلوماسية الجزائرية التي عملت على التعريف بالقضية الجزائرية، والسعي للحصول على ما أمكنها من مساندة ودعم اختلفت أشكاله وتنوعت مصادره، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها الدول الغربية، أنه لا بد من مواجهة الحقائق، وتحمل المسؤوليات التي تفرضها عليها مكانتها كزعيمة للعالم الحر؛ فكان عليها تغيير المفاهيم وتقديم الأدلة والبراهين على أنها ليست ضد حق تقرير المصير وفكرة الحرية والاستقلال للشعوب المستضعفة؛ فتخوفها من الخطر الشيوعي لا بد أن يصب في الاتجاه المعاكس له باستمالة الشعوب وكسب عطفها، عن طريق الفهم العميق والجدي لمطامحهم في الحرية والاستقلال.

لقد جاء في صحيفة L'ACTION أن الأوساط الرسمية الفرنسية بواشنطن تبدي قلقها الشديد من التنقلات المتتالية التي يقوم بها السيد محمد يزيد بين نيويورك وواشنطن، وما يزيد قلقهم المحادثات التي يجريها ممثل الجبهة مع الموظفين السامين لوزارة الخارجية الأمريكية، حيث قابل السيد محمد يزيد[1] والسيد عبد القادر شندرلي، كبار المسؤولين في

1 - بسام العسلي، مرجع سابق، ص192، 210.

1- ولد بالبليدة عام 1923م، نال شهادة البكالوريا وانتقل الى باريس عام 1945م لمواصلة دراسته بمعهد اللغات الشرقية انخرط في حزب الشعب منذ عام 1942م، باندلاع الثورة التحريرية كان عضوا في اللجنة الخارجية مع حسين لحول، مثل الجزائر رفقة حسين آيت أحمد في مؤتمر باندونغ 1955م، وبتشكيل الحكومة المؤقتة أصبح وزيرا للأخبار والناطق الرسمي لها منذ1958/09/19 إلى 1962م.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

وزارة الخارجية الأمريكية المعنيين بشؤون شمال إفريقيا والشؤون الأوروبية، وقد حدث تبادل في الآراء ووجهات النظر حول المشكلة الجزائرية، ويعتبر هذا في حد ذاته اعترافا من الطرف الأمريكي ولو بصورة غير مباشرة بأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي للجزائر[1]، والسؤال الذي يمكن طرحه هو إلى أي مرحلة تقدمت أمريكا في طريق التطور الإيجابي في موقفها من القضية الجزائرية؟

في 1 ماي 1958م صرح وزير الخارجية الأمريكي فوستر دالاس عندما سأله أحد الصحفيين عن رأيه فيما يُشاع عن موقف الحكومة الأمريكية من تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة فقال: "... إن كل ما يشاع عن موقف أمريكا في هذه القضية لا أساس له من الصحة... إني لا أريد أن أتدخل بأي شكل في المشكلة الجزائرية لأنها في منتهى الدقة والحرج، وأنه ليس مرغوبا فيه أن نزيد القضية إحراجا..."، هكذا بقي الموقف الأمريكي دائما يحسب حسابا لرد فعل فرنسا مهما كانت الظروف[2].

لقد أصبحت أمريكا منزعجة من الطريقة التي تدير بها فرنسا مستعمراتها بشمال إفريقيا والمبنية على الرعب والإرهاب، ولهذا فعلى فرنسا إيجاد حل ترضي به الشعوب الإسلامية، كما تأكدت أمريكا بأنه لا خطر شيوعي يتهدد منطقة شمال إفريقيا، وهذا ما نجده في تصريح روبير مورفي- مبعوث الرئيس إيزنهاور في شمال إفريقيا- الذي قال: "إن نهاية سريعة لحرب الجزائر ستحمي شمال إفريقيا من فيروس الشيوعية"، خاصة بعد تأكدها من عدم امتلاك فرنسا لحل سياسي لا على مستوى الجزائر ولا على مستوى الأمم المتحدة، سوى سياسة الكرسي الشاغر، ولا تستطيع في الوقت نفسه حسم المسألة عسكريا وبصورة نهائية، كما قدمت أمريكا مساعدات مالية للثوار الجزائريين قدرت بـ700 ألف دولار سنة 1958م، والتي ارتفعت تدريجيا سنة 1960م إلى مليون وخمسمائة وخمسين ألف دولار، وساهمت في تجهيز مستشفى أقيم في وجدة لمعالجة المصابين والجرحى الجزائريين، كما عرضت جمعية قدماء المحاربين الأمريكيين مساعدة مالية لجرحى جيش التحرير الوطني، إلى جانب تقديم منح للطلبة الجزائريين سنة 1958م في جامعة أكسفورد وروكفلر[1].

1- المجاهد، أمريكا ضد فرنسا لمصلحة فرنسا...، مصدر سابق، ص2.

2- المجاهد، نصف الشهر السياسي، العدد17، 1958/02/01.

1- Gilbert Meynier، histoire interieure du FLN, op. cit, p 594.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

ومما لا شك فيه أن الموقف الأمريكي هذا لم يكن في صالحها رغم معارضته للسياسة المطبقة من طرف حكومة باريس، وحتى الخطاب السياسي الأمريكي، وإن جاء مُداهنا للقضية الجزائرية، إلا أنه في الأصل جاء ليخدم المصلحة الأمريكية في المنطقة؛ فالسيناتور الأمريكي كيندي الذي كان ينتقد سياسة بلاده فيما يخص موقفها السلبي من المسألة الجزائرية، ما إن تولى الحكم عام 1961م حتى تغير خطابه الحماسي، وأصبح يتماشى طبقا لمصالح بلاده بالدرجة الأولى[1].

3- دول أوروبا الغربية والقضية الجزائرية: تشكل دول أوروبا الغربية في معظمها الحلف الأطلسي، تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تجندت وراء فرنسا عسكريا ودبلوماسيا للقضاء على الثورة الجزائرية، وإن لم تستطع جبهة التحرير الوطني التأثير على مواقف أنظمة دول أوروبا الغربية، بتغيير نظرتها حول القضية، فإنها استطاعت بالمقابل هز الرأي العام فيها، وكسب ولاء وتأييد بعض النقابات والمنظمات، وحتى بعض الشخصيات الفاعلة فيها.

1-3 بريطانيا: يعود الفضل في بعث مكتب جبهة التحرير الوطني في لندن إلى السيد بن يوسف بن خدة[2] عقب إبعاده عن لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، حيث أصبح ممثلا للجبهة في بريطانيا إلى حين تعينه فيما بعد وزيرا في الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958م.

حاولت بريطانيا بشتى الطرق عرقلة فتح هذا المكتب فوق أراضيها، واشترطت أن يتحصل مسؤولوه أولا على وثائق الإقامة حتى يتسنى لهم ممارسة نشاطات أخرى، كما أعلنت حكومة لندن عن دعمها الدبلوماسي للسياسة الفرنسية في الجزائر على غرار دول أوروبا الغربية العشرة، وكذلك دول الشمال كالسويد وفنلندا، كما أعربت عن تضامنها اللامحدود مع حليفتها فرنسا معتبرة القضية الجزائرية شأنا داخليا[1].

---

1 - المجاهد ، أمريكا وروسيا أمام الجزائر، العدد24، 1958/05/29.

2 - ولد بالبرواقية في 1923/02/20م، حصل على درجة الدكتوراه في الصيدلة سنة 1956، عمل ضمن لجنة تحرير جريدة الأمة الجزائرية، اعتقل من قبل السلطات الفرنسية على إثر اندلاع الثورة، ثم أطلق سراحه في أفريل 1955م، كان عضوا في المجلس الوطني للثورة، عين وزيرا للشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة، وفي 1961/08/28 رئيسا لها، توفي في 4 فيفري 2004. انظر القرص المضغوط تاريخ الجزائر 1830-1962،2002م.

1- لزهر بديدة، التطور الدبلوماسي...، ص216-217.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

وعليه فإنها في نظر حكومة لندن قضية أوروبية، وهذا ما دفعها الى رفض افتتاح مكتب جبهة التحرير على أراضيها، ولأجل هذا قامت جبهة التحرير الوطني، بتسجيل أحد مناضليها، وهو السيد "محمد كلو"[1] في إحدى الجامعات الإنجليزية، مما سمح له بالحصول على الوثائق اللازمة للاستفادة من شهادة الإقامة، إن المواقف الإنجليزية المؤيدة لسياسة فرنسا في الجزائر مردها بالدرجة الأولى إلى هيمنة حزب المحافظين على سدة الحكم، ومن جهة أخرى صرحت الحكومة البريطانية عن معارضتها لأية محاولة من شأنها أن تثير الرأي لصالح القضية الجزائرية سواء في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو حتى في مجلس الأمن، لقد انتهجت حكومة لندن اتجاه القضية الأسلوب نفسه الذي تعاملت به الولايات المتحدة الأمريكية معها، بحيث لم يصدر عنها آنذاك إلا بعض ردود فعل مفتعلة، قد تكون إلحاحات الساسة الفرنسيين وراءها، والتي تصب كلها في فكرة التضامن الأطلسي على أساس أن منطقة الشمال الإفريقي، بما فيها الجزائر معرضة للخطر الشيوعي إذا لم تسارع بريطانيا إلى تقديم يد العون لفرنس[2].

في 20 نوفمبر 1957م، عقد السيد "غيتسكيل" زعيم حزب العمال البريطاني، ندوة صحفية أمام التلفزيون قال فيها ما يلي: "... إنني قبل كل شيء، أحب أن أعلن أنه ليس من حقي أن أقدم أنا الحل الذي يجب أن تجده فرنسا للمشكلة الجزائرية، لكن يبدو لي أن هذه المشكلة تتخبط في أزمة لا مخرج منها، لا بد من الالتجاء إلى المفاوضات على أساس الاستقلال للجزائر..."[3].

إن تصريح زعيم حزب العمال البريطاني هذا يؤكد أن بريطانيا في مرحلة تحاول فيها أن تحمل فرنسا المسؤولية عما يحدث في الجزائر، وتريد أن تقنعها بضرورة الخضوع للأمر الواقع، والعمل على إيجاد حل سريع للمسألة الجزائرية يصب في بوثقة المفاوضات التي ترى فيها بريطانيا السبيل الوحيد لإنهاء المشكل خاصة إذا كانت تؤدي في النهاية إلى الاستقلال، كما جاء في صحيفة الدايلي مايل، لسان حزب المحافظين، أي لسان الحكومة البريطانية ما يلي: "... إن لفرنسا 600 ألف جندي في شمال إفريقيا، ومساهمتها في الحلف الأطلسي، لم تعد موجودة عمليا، ولهذا فإن تسوية المشكلة الجزائرية أصبح شيئا لا مفر منه....إذا لم تحل المشكلة الجزائرية فإن وضعيتنا ستستمر في الضعف...".

1- التمثيل الخارجي لجبهة التحرير الوطني في لندن كان لمحمد كلو انظر:
Gilbert Meynier، histoire interieure du FLN 1954-1962 , Casbah ed , Alger , 2003 ,P 596.

2- مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص426.

3- المجاهد، تطورات سريعة هامة تدخلها القضية الجزائرية في الميدان الدولي، ع13، 1957/12/01.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

ويمكن القول إن العلاقات البريطانية بدأت تتحسن مع الجزائر مع نهاية الحرب التحريرية، ففي شهر ماي من سنة 1961م حدثت مقابلة مهمة بين كريم بلقاسم وسفير بريطانيا في تونس، وفي شهر نوفمبر من السنة نفسها تمكن ممثل الجزائر في آكرا توفيق بوعتورة من سرقة بعض الدقائق للتحدث مع ملكة بريطانيا إليزابيث فيما يخص القضية الجزائرية في سفرية رسمية لها إلى غانا[1].

أما بالنسبة للموقف غير الرسمي، فكان مغايرا تماما للموقف الرسمي للحكومة البريطانية، حيث كانت هناك عدة منظمات إنسانية وأحزاب معارضة وشخصيات يسارية تبنت مواقف ضد سياسة حكومة بلادهم حيث أدانت تحالفها مع حكومة فرنسا التي تعمل على إبادة الشعب الجزائري، وقد عبر هذا الموقف على رأي الغالبية الشعبية في بلاد الانجليز[2]. حيث نظمت حركة تحرير المستعمرات البريطانية، التي يتزعمها 115 نائب برلماني من حزب العمال و14 نقابة وطنية مهرجانا في 23 أكتوبر 1957م، تمت أثناءه الموافقة بالإجماع على اللائحة التالية: "... ستناقش حرب الجزائر في الدورة 12 للجنة العامة لهيئة الأمم المتحدة، هذه الحرب التي تتواصل بدون انقطاع منذ نوفمبر 1954م متسببة في آلام كبرى، وفي خسائر في الأرواح من الطرفين، ولهذا فاللجنة التنفيذية لحركة تحرير المستعمرات ترى من الممكن تحقيق حل سلمي لمشكل الجزائر، على أساس المفاوضات بين الممثلين الحقيقيين لشعب الجزائر وبين الحكومة الفرنسية، وهذه المفاوضات يجب أن ترضي رغبة الشعب الجزائري العميقة في الإستقلال..."[3].

وفي 25 جوان 1959م انعقد بمجلس العموم البريطاني اجتماع لتأسيس اللجنة البريطانية لتأييد الجزائر، وقد بدأ الاجتماع باستماع الحاضرين إلى الأخ محمد كلو ممثل جبهة التحرير الوطني في بريطانيا، ثم أعقب ذلك مناقشة واسعة أبرزت عزم الشخصيات الحاضرة على تأييد الجزائر، ومساندة قضيتها مساندة فعالة، واتفق الجميع على تحديد الأهداف التالية:

- إبراز الاهتمام المتزايد الذي يوليه الرأي العام البريطاني للقضية الجزائرية.
- إطلاع البريطانيين بصورة أنجع وأوسع على الأنباء الخاصة بالجزائر.
- اتخاذ موقف صريح من أجل التفاوض في الجزائر على أساس حرية الشعب الجزائري وحقه في تقرير المصير.

---

1 Gilbert Meynier، histoire intérieure du FLN, op cit, p 59.

2- مريم صغير، مرجع سابق، ص426.

3- المجاهد، لندن بلاغ من حركة تحرير المستعمرات، ع 13، 01/ 12/ 1958.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

- الضغط على الحكومة البريطانية حتى تتبنى هذه السياسة، وتدافع عنها لدى هيئة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات[1].

- والجدير بالذكر أن جمعا من النواب الفرنسيين الرجعيين شكلوا على إثر هذه اللجنة هيئة للدفاع عن عدن، نظرا إلى أن بريطانيا تقوم بمحاربة اليمنيين مثلما يحارب الفرنسيون الجزائريين.

وما ميز الموقف غير الرسمي للإنجليز كذلك انعقاد المؤتمر الدولي حول اللاجئين بلندن الذي انبثق عنه لجنة عرفت باللجنة الإنجليزية لمساعدة اللاجئين برئاسة النائب العمالي السيد استانوبر.

هذا الموقف غير الرسمي كان منعرجا حاسما بالنسبة للقضية الجزائرية، حيث دفع بالنظام الحاكم المؤيد لسياسة فرنسا القمعية داخل الجزائر إلى تغيير موقفه حفاظا على مصالحه، حيث أجبر على السماح لممثلي جبهة التحرير والحكومة المؤقتة فيما بعد بتنشيط العمل الدبلوماسي عن طريق الندوات، وعرض الأفلام الوثائقية حول أوضاع الجزائر، وهذا ما جعل القضية الجزائرية تحتل حيزا كبيرا من الاهتمام لدى المجتمع الانجليزي[2].

2-3 ألمانيا الغربية: فتحت جبهة التحرير الوطني بها مكتبا في منتصف سنة 1957م، بقيادة حفيظ كرمان الذي استبدل ابتداء من سنة 1958 م بآيت حسين[3]، حيث أنجز المكتب بعض الأعمال المتعلقة خاصة بمجال الدعاية والإعلام، وذلك عن طريق الاتصالات التي يجريها سواء مع رجال الصحافة والنقابيين والصناع والعمال، وبعض الشخصيات الألمانية النافذة للتنسيق معها من أجل الثورة الجزائرية[4].

إن الموقف الرسمي يعود إلى النظام الذي أنشأه الغرب في ألمانيا الغربية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذلك فإن الحكومة الألمانية كانت ملزمة بالقيام بالدور المطلوب منها من طرف الحلفاء[5].

لقد شهد السداسي الثاني من سنة 1955م تغيرا ملحوظا في الموقف الألماني اتجاه القضية الجزائرية حيث ترسخ الاعتقاد بالبعد الدولي لهذه القضية، كما كان هناك تأكيد على البعد الاستراتيجي، وكان ديوان العلاقات الخارجية بجمهورية ألمانيا الفدرالية يتابع الأحداث عن قرب[1]؛

---

1 - مريم صغير ، مرجع سابق، ص426، 428.

2 - المجاهد ، من حركات التأييد العالمية للجزائر المناضلة، العدد13، 1958/12/01.

3 - المجاهد، لجنة بريطانيا لتأييد الجزائر، العدد 46، 1959/07/13، ص08

4 - مريم صغير، مرجع السابق، ص434.

5- Reda Malek ، op cit ;p73.

1- لزهر بديدة، مرجع سابق، ص210.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

حيث تم تسليم تقرير خاص لمدير هذا الديوان ولفغانغ فرايهرفون فلك يتناول التدابير العسكرية المقررة بشأن الجزائر، والتي أكد فيها ممثل ألمانيا عن تشكيكه في نجاعة السياسة المتأرجحة بين استعمال القوة المطلقة والإصلاحات[1].

كما لعبت الدبلوماسية الفرنسية دورا بارزا في التأثير على النظام الحاكم في ألمانيا، حيث بادرت سفارتها في بون إلى ممارسة الضغوطات على الحكومة قصد تضييق الخناق[2] على أي نشاط تسعى إليه جبهة التحرير الوطني للتعريف بالقضية الجزائرية[3].

أما عن الموقف غير الرسمي فكان من خلال نشاط المنظمات غير الحكومية ونواب البرلمان والصحافة وغيرها؛ فقد صرح بعض النواب الألمان الذين قاموا بزيارة إلى جيش التحرير الوطني في الجبال، وتحدثوا مع ضباطه وجنوده، كما تقابلوا مع جنود ألمان فروا من الجيش الفرنسي: "... إن جبهة التحرير الوطني عبارة عن منظمة متحركة حازمة تتمتع بقابلية للكفاح عظيمة وشاعرة بهدفها الذي تصبو إليه... إن حركة هذه المنظمة التي هي حصن الشعب ونشاطها ومجهوداتها تبرهن على أن الجزائر أهل لأن تحكم نفسها بنفسها... إن جيش التحرير الوطني قد أدهشنا، إنه جيش منظم مثقف له بزته العسكرية وعتاده العصري من أسلحة خفيفة وحتى نصف ثقيلة...، إن كل واحد من القادة أو الجنود شاعر بمسؤولية وغاية كفاحه...، إن كل يوم يمضي هو معركة خاسرة للعالم الحر...، كفى من الخطب التافهة، إن القضية تدعو إلى أعمال الحزم، كفى من هذه الحرب اللاإنسانية، أعطوا الحرية للجزائر..."[4].

كما قامت الصحف الألمانية المعارضة وبعض التنظيمات الطلابية إلى جانب بعض الشخصيات ذات التوجه الاشتراكي بدور كبير ومميز؛ فالصحافة خاضت حملة شرسة ضد الجنود الألمان المنضوين تحت اللفيف الأجنبي، والذي كان بدوره قوة ضاربة استعملها الفرنسيون لقهر الشعب الجزائري[1].

وكانت هذه الحملة بإيعاز من مكتب الثورة الجزائرية، حيث تمكنت مصالحها من إلقاء القبض على سبعة ألمان متطوعين في اللفيف الأجنبي، كانوا يتعاملون مع الأجهزة الفرنسية في مدينة

1- مريم صغير، المواقف الدولية، ص435.

2- لقد تميزت سنة 1955بقرارات إعادة تسليح الألمانيين ثم ضمهم إلى الحلف الأطلسي، ويبقى جيشها يتحرك ضمن حدودها الداخلية. انظر ميشال فورجي، الحرب الباردة وحرب الجزائر، ترجمة مختار قاسم، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص29- 30.

3 - جون بول كاهن وكلاوس يرغن مولر، جمهورية ألمانيا الفيدرالية والثورة الجزائرية (1954-1962)، دار المعرفة، 2010، ص36.

4 - المرجع نفسه ، ص36.

1 - مريم صغير، مرجع سابق، ص436

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

تطوان المغربية من قبل المجاهدين في الأراضي المغربية، وكانت هذه الحادثة قد أثرت على الوسط السياسي الألماني المعارض، وهذا ما أكده الحزب الاجتماعي الذي سارع إلى عرض مشروع للبرلمان يقضي بإصدار توصية تندد بمشاركة الألمان في الحرب ضد الجزائر[1]، كما برز كذلك دور النقابات العمالية في ألمانيا الغربية، والتي كانت مظهرا آخر من مظاهر التأييد غير الرسمي للقضية الجزائرية، والتي كانت تعمل لصالحها انطلاقا من المنظمة النقابية العمالية العالمية (C.I.S.L)، حيث عقدت نقابة العمال الألمان مؤتمرا في 9 سبتمبر 1959م بشتوتقارت تحت رئاسة السيد ريختر(Richter) الذي أطلق نداء يدعو فيه إلى دعم حرية واستقلال الشعب الجزائري، حيث صرح قائلا: "... بما أنني ممثل ألمانيا في اللجنة التنفيذية لـC.I.S.L، لم أخفي أبدا رأيي حول حق تقرير المصير الذي يجب أن يطبق في الجزائر..."، ثم أوضح أنه عمل على رفع طلب للأمم المتحدة فيما يخص فتح تحقيق حول مقتل أسطورة النشاط النقابي الجزائري عيسات إيدير"[2].

كما طالب عضوان آخران من أعضاء الفيدرالية الألمانية المساعدة من النقابين لصالح القضية الجزائرية، إضافة إلى دعوة المؤتمر للتفكير مليا، والنظر في ما يحدث في الجزائر، وما تسببت فيه السياسة الفرنسية من أذى للشعب الجزائري[3]، وفي السياق نفسه جاء في التصريحات المعلنة في فينا من طرف السيد دخلاوي ممثل جبهة التحرير الوطني في ألمانيا الاتحادية وهولندا والنمسا، في محاضرة للصحافة ركزت على طلب المساعدة الملحة لجبهة التحرير الوطني من البلدان الديمقراطية.

يعتقد السيد دخلاوي في هذا الموضوع أن عدد المنح- حوالي 300 منحة في المجموع- التي استفاد منها الطلاب الجزائريين في البلدان الأوروبية والأمريكية غير كافية، كما أوضح أنه بفضل الأموال التي تم جمعها من المغرب وتونس وسويسرا وهولندا والدول الاسكندينافية، عدد قليل من الجزائريين- حوالي 15طالب- استطاعوا مواصلة دراستهم في الولايات المتحدة الأمريكية، 5 في موسكو، 80 في سويسرا، 120 طالب في جمهورية ألمانية الديمقراطية، 30 في ألمانيا الفدرالية، التي وافقت على منح حق اللجوء السياسي والحق في العمل لأكثر من 3000 جزائري[1].

---

1 - المجاهد، نصف الشهر السياسي- أعطوا الحرية للجزائر، العدد30، 1958/10/10.

2- Archive château de Vincennes، la fédération des syndicats ouvriers d'Allemagne occidentale reprend a son compte la thèse de l'indépendance de l'Algérie soutenue par la confédération internationale des syndicats libres (C.I.S.L), 10 septembre 1959, boite numéro GR1 H 1158 , VI27 133 F4.

3 -Ibid.

1-Archive château de Vincennes، M. Bourguiba، il ne faut pas trop tarder maintenant pour faire la paix, Information, 14 novembre 1959 , boite numéro 1H1160.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

لقد عبرت القنوات غير الرسمية عن رفضها وتذمرها مما يحصل في الجزائر، ومن سياسة الحكومة الألمانية المنحازة للحكومة الفرنسية، وعلى إثر ذلك تشكلت العديد من اللجان المساندة للمسألة الجزائرية في عديد المدن الكبرى كبون وفرانكفورت، وهي اللجان التي كانت تقف وراءها بعض الشخصيات المحبة للسلام، والتي بادرت بجمع التبرعات المالية لممثلي جبهة التحرير منها شخصية النائب الاشتراكي السيد ليبر رئيس نقابة عمال البناء الذي بادر سنة 1959م إلى تقديم مبلغ مالي قدر بـ20 ألف مارك ألماني لفائدة اللاجئين الجزائريين[1].

لم ينحصر هذا الموقف في شريحة معينة من المجتمع الألماني، إنما انتشر بين الأوساط الطلابية التي حملت هي الأخرى على عاتقها مسؤولية دعم القضية الجزائرية[2].

3-3 إسبانيا: نظرا لكون إسبانيا لها حدود جغرافية مع فرنسا، فإن موقف حكومتها لم يكن يختلف عن موقف أغلب الحكومات الغربية الأخرى، بخاصة وأن هذه الحدود تعد معبرا للجزائريين المقيمين في الخارج للتنقل بينها وبين فرنسا، والقيام بنشاط معادي لحكومة باريس في المدن الإسبانية الرئيسية، بالإضافة إلى هيمنة الإدارة الأمريكية على التوجه السياسي لحكومة مدريد، وقد فتحت جبهة التحرير الوطني مكتبا لها بالعاصمة مدريد في منتصف سنة 1959م بقيادة السيد بوقادوم[3] الذي خلفه فيما بعد وبصفة مؤقتة السيد صالح محبوبي بمساعدة عمر بن عدودة الذي اعتقل عقب اغتيال أمين مكتب الجبهة الإسباني الأصل.

إن العمل في مدريد لم يكن يسيرا بل كان شاقا وصعبا من عدة أوجه؛ فطبيعة النظام الحاكم الدكتاتوري كان يفرض مراقبة مشددة على الصحف والوكالات والوثائق حيث كان يتم تعطيل نشر المعلومات من قبل وسائل الإعلام التي كانت خاضعة للرقابة إلى غاية 1960م، بالإضافة إلى الطبيعة السياسية لنظام الجنرال فرانكو، حيث كان هاجس حكومته خلال سنوات الخمسينيات والستينيات هو العمل خارج أوروبا بسبب الحاجة الملحة للاعتراف بها كجزء من الديمقراطيات الليبرالية الأوروبية والغربية عموما[1].

---

1 -كما عبرت الصحافة الألمانية عن رأيها في الحرب التحريرية في الجزائر مصرحة ، "...إن الحرب التحريرية الجزائرية، لم تقف آثارها عند الجهاز الاقتصادي والمالي للدولة الفرنسية فحسب ولكنها تسببت في أزمة داخل منظمة الحلف الأطلسي نفسها... إن الثورة الجزائرية قد بلغت مرحلة جعلت من الدول الغربية تتعرض إلى أزمة خطيرة برهنت في الوقت نفسه على زيف القيم المعنوية والروحية للعالم الحر..." المجاهد ع13، 1957/12/01.

2 - مريم صغير ، المواقف الدولية...، ص437.

3 - لزهر بديدة، التطور الدبلوماسي... ص210-211، ينظر كذلك مريم صغير، المواقف الدولية، ص438.

1 - مريم صغير ، المواقف الدولية....مرجع سابق، ص 445.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

لقد كانت الحكومة الإسبانية من الدول الأوروبية الغربية السباقة إلى تأييد الحكومة الاستعمارية الفرنسية في مطالبها التي تعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، وهذا ما أكده السيد كازا الذي كان يشغل آنذاك نائب رئيس هيئة أركان الجيش الإسباني المكلف بجهاز المصالح الخاصة[1]، كما واجهت بعثة الثورة في إسبانيا بعض المشاكل التي أخذت منها الكثير من الوقت والجهد، ومن قبل ذلك مشكلة الجزائريين العابرين للأراضي الإسبانية بطريقة غير شرعية أو غير قانونية، الأمر الذي تطلب تدخلا مباشرا لدى السلطات الإسبانية، ولهذا الغرض جرى لقاء ممثل جبهة التحرير الوطني مع العقيد كازا في 3 جويلية 1959م، وخلال هذه المحادثات اعترف هذا الأخير بوجود تنسيق كبير بين مصالحه والمصالح الفرنسية في مسألة الجزائريين العابرين للتراب الاسباني[2].

المشكل الأخير الذي ساهم بشكل واضح في تأزم العلاقة بين الثورة والسلطات الإسبانية- المتأزمة في الأصل- هو التقارب الكبير الذي شهدته العلاقات الإسبانية الفرنسية لأن فرنسا استطاعت أن تقنع إسبانيا بأهمية البترول الجزائري، إضافة إلى التنسيق بين المصالح الخاصة بالبلدين، والتي تجلت أكثر بعد زيارة الجنرال ديغول إلى إسبانيا شهر مارس 1959م[3]، وهي الزيارة التي تناولت بالبحث قضية التنسيق الأمني بين أجهزة البلدين على أساس أن ممثلي القضية الجزائرية إرهابيون وخارجون عن القانون الفرنسي، وبإمكانهم أن يهددوا الاستقرار الداخلي لفرنسا، وحتى إسبانيا وأوروبا بصفة عامة[4]، أما بالنسبة للموقف غير الرسمي فهو الآخر شهد معارضة شديدة لموقف الحكومة الرسمي، من خلال أحزاب المعارضة والمنظمات والصحافة وبعض الشخصيات؛ فكانت وسائل الإعلام المكتوبة المنبر الذي كشف للرأي العام الإسباني، رفض المعارضة للدعم اللامحدود من طرف حكومة بلادهم لفرنسا، وتعاونها الأمني ضد شعب يطالب باستقلاله، ويؤكد الصحفي سانتا ماريا روميو أن طبيعة العلاقات بين إسبانيا وفرنسا هي التي سمحت فيما بعد للمتطرفين الفرنسيين المعارضين لسياسة ديغول في الجزائر من تأسيس منظمات إرهابية داخل التراب الإسباني- اليد الحمراء- ومنظمة الجيش السري (O.A.S)[1].

1- Reda Malek, op cit ;p73 -

2- Carmen Diaz- Llanos de Garrignes، les sentiments du peuple espagnol à l'égard de la révolution algérienne; centre national d'études historiques ; colloque international d'Alger ; 1984 ;p 333-335.

3 - لزهر بديدة، مرجع سابق، ص213.

4 - المرجع نفسه، ص214.

1 - مريم صغير، مرجع سابق، ص440.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

لقد شكلت كل من إسبانيا وبلجيكا[1] معبرين حيويين للأسلحة التي كانت ترسلها فدرالية جبهة التحرير الوطني[2]؛ ففي سنة 1956م أسست الثورة الجزائرية قاعدة للتسليح ببرشلونة في إسبانيا برئاسة سي مصطفى الذي عينه العربي بن مهيدي، هذا الأخير الذي ربط علاقات مع شبكة تهريب الأسلحة والذخيرة انطلاقا من ميناء برشلونة، وظلت عمليات الإمداد متواصلة عندما تولى عمر أوعمران شؤون التسليح، وبعد فتح مكتب جبهة التحرير الوطني في مدريد سنة 1957م لفت انتباه المخابرات الفرنسية، مما صعب مهمة التسليح والإمداد عبر إسبانيا[3]، والملفت للانتباه أن إسبانيا كانت تمثل نقطة عبور للأسلحة في اتجاهات مختلفة، ورغم اطلاع السلطات الإسبانية على رواج تجارة الأسلحة عبر أراضيها- كما كانت أراضيها مجالا لعقد عدة صفقات سلاح بين مهري وتجار الأسلحة- إلا أن السلطات ظلت تغض الطرف، وتعطي الأوامر للصحف بعدم تغطية تنقلات الجزائريين في إسبانيا، حتى لا تتسرب الأخبار للفرنسيين، ولكن منذ النصف الثاني لسنة 1957م توقف نشاط جبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بتجارة السلاح بإسبانيا، في نهاية هذه السنة كانت الشرطة الإسبانية قد قامت وبسرية تامة بغلق مقرات جبهة التحرير الوطني في مدريد وبرشلونة، وأوقفت العديد من مناضلي الجبهة[4].

4-3 سويسرا: على الرغم من أن سويسرا كانت دولة حيادية إلا أن نظامها الحاكم آنذاك اتخذ موقفا لا يعكس حقيقة حيادها، وهذا ما وقع للقضية الجزائرية،حيث كانت سويسرا تمنع كل النشاطات الجزائرية على أراضيها، بخاصة وأن إدارتها الرسمية كانت مربوطة بالإدارة الفرنسية[5]، لقد كلف السيد عمر خوجة بمكتب جبهة التحرير الوطني بسويسرا[6] منذ منتصف سنة 1957م إلى غاية أكتوبر 1959م حين قررت السلطات السويسرية غلق المكتب، بدعوة أنه أسس بطريقة سرية، وتحت ضغط الدبلوماسية الفرنسية التي أوحت للنظام السويسري بأن المكتب تم فتحه بطريقة غير قانونية[1].

---

1 - إلى جانب أهمية بلجيكا كمعبر للأسلحة، لم يتفاجأ البلجكيون عند الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، لأنهم كانوا على علم بمقررات مؤتمر طنجة الذي كان من بينها تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة. للإطلاع أكثر على الموقف البلجيكي أنظر
Archives château de Vincennes، a.s. l'opinion belge et la formation du gouvernement algérien , 29 septembre 1958, boite numéro 1 H 1160/1

2 -Mouhamed Fares، La participation des travailleurs émigrés en France à la lutte de la libération nationale (1954-1962), centre national d'études historiques , ENAL, Alger, p.116

3- محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص167-168.

4- Gilbert Meynier، Histoire intérieure du FLN, op cit ,p598-599.

5- Ibid

6- Reda Malek، op. cit, p73

1- لزهر بديدة، مرجع سابق، ص212.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

إن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في القاهرة في سبتمبر 1958م، لم يلفت انتباه الرأي العام السويسري، كما أن مجلس الإدارة السويسري كان لابد له من تجاهل هذه الحكومة التي في نظره لم تقم على سند دولي وليس لها قواعد برية ولا إمكانية لفرض قراراتها في نهاية المطاف، أما المتحدث باسم الدائرة السياسية فصرّح بأن قضية الاعتراف بالحكومة الجزائرية غير مطروح تماما بالنسبة للحكومة الفدرالية[1]- تأكيد على الموقف السويسري المعارض لتأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية- وقد كان السيد عمر خوجة المدعو سي عبد الوهاب، هو الذي يسير مكتب الجبهة إلى غاية 1959م، إلا أن نشاطه كان جد محدود ومقيد بسبب الرقابة السويسرية التي كانت ترى أن وجود مثل هذا المكتب على أراضيها يشكل خطرا عليها، ويهدد الأمن الخارجي لكونفدرالية سويسرا[2].

مارس المكتب طوال سنتين من نشاطه الإعلامي والدعائي، بالاعتماد أكثر على العمال والطلبة من خلال إقامتهم لملتقيات وندوات للتعريف بالقضية الجزائرية في الأوساط العمالية والطلابية السويسرية، وتنوير الرأي العام السويسري، كما أسفرت الحملة التي بدأها المكتب في شهر مارس 1959م ضد مشاركة اللفيف الأجنبي للقوات الفرنسية في محاربة الثورة الجزائرية، عن تجند بعض اللجان السويسرية للاحتجاج على جمع وضم الشباب السويسري إلى هذا اللفيف، الموقف نفسه عبر عنه أمام البرلمان السيد ماكس بينيت بيار في 19 جوان 1959م، وقد ردت وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برسالة شكر إلى السيد ماكس عن موقفه هذا بتاريخ 28 جوان 1959م[3].

إن نجاح نشاط المكتب تجلى كذلك في قدرته على تكوين لجان عديدة من السويسريين لمساعدة اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب، وحتى جمع التبرعات والمساعدات المادية، وفي هذا الصدد أرسل 10 أطنان من الملابس إلى اللاجئين الجزائريين[4]، تحت إشراف ممثل المصالح المدنية الدولية في مدينة زيوريخ السويسرية، وهو السيد هيغنر[1]، لقد تمكن دعاة مساندة القضية الجزائرية من التأثير على الرأي العام السويسري الذي استجاب للنداءات الصادرة من عديد اللجان المساندة للشعب الجزائري والمتعاطفة مع قضيته. كما عملوا في الكثير من الأحيان على جمع التبرعات لصالح العمل الثوري، بالإضافة إلى إيصال صوت القضية الجزائرية عبر صفحات

1- Archive Chateau de Vincennes، Ambassade de France en Suisse, Berne 28 /09/1958 ,boite numèro 1H1160/3

2 - المركز الوطني للأرشيف ، وثائق المجلس الوطني للثورة 1959-1960 علبة رقم C013،

3 - لزهر بديدة، المرجع السابق، ص212.

4 - المرجع نفسه، ص213.

1 - مريم صغير ، مرجع سابق، ص451.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

الجرائد وأثير الإذاعات بالرغم من محاولات السلطات الرسمية الوقوف في وجه هؤلاء، واعتراض ما كان يقوم به من نشاطات لصالح القضية الجزائرية.

الخاتمة: كانت السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا تحظى بالتأييد المطلق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية وبالذات في الجزائر؛ فالقضية الجزائرية كانت تهم مباشرة الحلف الأطلسي، كما كانت تهم البلدان الأخرى في شمال إفريقيا، ولهذا كان يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تواجه الحقائق والمسؤوليات التي تفرضها مكانتها كزعيمة للعالم الحر، وأن تفتح الطريق أمام الجزائر نحو استقلالها السياسي.

لقد حاولت جبهة التحرير الوطني بذل كل الجهود لإحداث شرخ في الكتلة الفرنسية، وهذا ما يظهر في إبعاد بلدان المعسكر الغربي عن فرنسا، وإقناعها بأن الدعم الذي تقدمه لهذه الأخيرة في حرب الجزائر، يوشك أن يؤدي على المدى الطويل إلى الإضرار بمصالحها في شمال إفريقيا، كما كان أعضاء الحلف الأطلسي يعرفون حقيقة ما يجري في الجزائر، ويدركون حق شعبها في تقرير مصيره، لكنهم رغم ذلك كانوا متعاطفين مع فرنسا، بسبب ما يجمع بينهم من منطلقات استعمارية امبريالية.

تبنت حكومات المعسكر الغربي مواقف منحازة إلى فرنسا مثل بريطانيا وإيطاليا وألمانيا الغربية، عملا بفكرة الجزائر فرنسية حفاظاً على علاقاتها التي تربطها بفرنسا، إما بروابط أمنية في إطار الحلف الأطلسي أو اقتصادية في إطار السوق الأوروبية المشتركة.

أمام هذا الوضع المتحيز، قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية تعبئة أقصى ما بحوزة جبهة التحرير الوطني من إمكانيات، من أجل النفاذ الى مختلف مستويات القرار في البلاد الغربية عامة وفي أمريكا وبريطانيا خاصة.

إن انتصار دبلوماسية جبهة التحرير الوطني على المستوى الدولي أحرج الحكومات الفرنسية؛ فلجأت إلى الاستخدام المفرط لإمكانيات الحلف الأطلسي قصد القضاء على الثورة التحريرية، ما دفع جبهة التحرير إلى التوجه بنشاطها الدبلوماسي إلى المعسكر الغربي لحشد مواقفها الى جانب القضية الجزائرية، أو إيقاف دعمها لفرنسا وذلك أضعف الإيمان.

لكن بفضل تحركات الكتلة الأفروآسياوية، ومواقف بعض دول المعسكر الشرقي، استطاعت القضية الجزائرية أن تفرض نفسها على الساحة الدولية، وبالتدريج أصبحت الشعوب الغربية نفسها تتحدى حكومة فرنسا، وتعلن عن مواقفها المساندة لكفاح الشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير الوطني.